

# أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان)

طالب دكتوراه - كلية الدراسات العليا  
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ.مستعين شريف خليل النور

أستاذ المحاسبة - جامعة السودان  
للعلوم والتكنولوجيا

أ.د. بابكر إبراهيم الصديق

## المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية، في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي، وما يصاحبها من تطور في المخاطر المالية والتكنولوجية، إضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف. وانطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تتمثل في التساؤل حول مدى مساهمة جودة أنشطة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، بما يعزز قدرتها على الاستمرار، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ودعم مركزها التنافسي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوافقه مع طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتم توزيعها على عينة من العاملين في إدارات المراجعة الداخلية والإدارات المالية بالمصارف التجارية السودانية. كما جرى تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برامج التحليل الإحصائي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيراتها. أبانت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  بين جودة المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي. وأظهرت النتائج أن جودة المراجعة الداخلية تفسر ما نسبته (70.4%) من التغير في كفاءة الأداء المالي، مما يعكس الدور الفاعل للمراجعة الداخلية في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحسين مستوى الرقابة الداخلية، ودعم موثوقية التقارير والمعلومات المالية داخل المصارف. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية إدارات المراجعة الداخلية، وتوفير الدعم الإداري والتنظيمي اللازم لها، والعمل على تطوير كفاءة المراجعين الداخليين من خلال برامج التدريب المستمر. كما أكدت على أهمية الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية، لما لذلك من أثر في تحسين كفاءة الأداء المالي، ودعم القدرة التنافسية، وتعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السودانية. وتسهم نتائج الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية، وتوفير مؤشرات عملية لصناع القرار لتطوير نظم الرقابة وتحقيق أداء مالي مستدام مستقبلاً. الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الداخلية، كفاءة الأداء المالي، المصارف التجارية، الرقابة الداخلية.

## The impact of internal audit quality on improving financial performance efficiency in commercial banks.

(A field study on a sample of commercial banks in Sudan)

A. Mostaeen Sharif Khalil Elnour

Pro. Babiker Ibrahim Alsiddiq

### Abstract:

This study examined the impact of internal audit quality on improving financial performance efficiency in Sudanese commercial banks amid rapid changes in the banking environment, including evolving financial and technological risks and intensified competition. The research problem focused on the extent to which internal audit quality contributes to improving financial performance efficiency in a manner that supports sustainability, strategic objectives, and competitive positioning. The study adopted a descriptive-analytical approach. A structured questionnaire was distributed to employees in internal audit and financial departments of Sudanese commercial banks. Data were analyzed using appropriate statistical techniques to test the study hypotheses and assess the relationships among variables. The findings revealed a statistically significant relationship between internal audit quality and financial performance efficiency at the level of ( $p \leq .05$ ). Internal audit quality accounted for 70.4 % of the variance in financial performance efficiency, highlighting its role in improving resource utilization, strengthening internal control, and enhancing the reliability of financial reporting. The study recommends reinforcing the independence of internal audit departments, providing adequate organizational support, enhancing auditors' competencies through continuous training, and ensuring compliance with international internal auditing standards to promote sustainable financial performance and competitiveness.

**Keywords:** Internal Audit Quality, Financial Performance Efficiency, Commercial Banks, Internal Control.

## أولاً: المقدمة:

تحقيق ورفع كفاءة الأداء المالي لهذه المؤسسة يتطلب بالضرورة توفر جودة للمراجعة بشكلها وإطارها العام في المؤسسة وتنفيذ عملية هذه المراجعة بالمعايير المناسبة وبالؤهلات المناسبة للمراجع والتقييد بآداب وسلوك المهنة إنما يعكس مباشرة جودة للمراجعة والتي تساهم بهذه الطريقة في رفع كفاءة الأداء المالي لهذه المؤسسة مما يعزز الميزة التنافسية من خلال الحصة السوقية لمنتجات وخدمات هذه المؤسسة ونوعية هذه المنتجات والخدمات المقدمة.

## مشكلة الدراسة:

في ظل العولمة الحالية والتزايد المستمر في متطلبات سوق العمل والرغبات المتجددة للعملاء تواجه المصارف السودانية منافسة حادة وتسعى هذه المصارف لدعم موقفها السوقي وتحسين ميزتها التنافسية مما يضمن تعزيز موقفها المالي للمصرف وتحسين كفاءته. ومما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور جودة المراجعة في رفع كفاءة الأداء المالي؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- 1/ هل تحقق جودة المراجعة من خلال بيئة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي ؟
- 2/ هل تحقق جودة المراجعة من خلال إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي؟

## أهمية الدراسة:

تبع الأهمية العلمية للدراسة في كونها إضافة علمية في المجال وإيضاً محاولة إنشاء نظرية علمية لرفع كفاءة الأداء المالي وتوفير إطار مفاهيمي لجودة المراجعة وكفاءة الأداء المالي والميزة التنافسية واختيار دور جودة المراجعة في رفع كفاءة الأداء المالي، أما الأهمية العملية فتتمثل في الآلية التي تساعد الشركات في دعم مزايها التنافسية والتي تساعد في دعم موقفها في السوق المحلي والعالمي مما يساعد في تنمية الاقتصاد الوطني السوداني.

## أهداف الدراسة:

- 1/ معرفة مدى تحقق جودة المراجعة من خلال بيئة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي.
- 2/ معرفة مدى تحقق جودة المراجعة من خلال إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي.

## فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ورفع كفاءة الأداء المالي. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- 1/ توجد علاقة إيجابية بين بيئة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.
- 2/ توجد علاقة إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

## منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي متمثل في الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والصحف والمنهج الوصفي على متغيرات متمثلة في بيئة، إدارة وفريق عمل المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

## أدوات الدراسة:

المصادر الأولية: المراجع والكتب.

المصادر الثانوية: استبيان موجه الي العاملين في المصارف التجارية.

## حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان، المصارف التجارية.

الحدود الزمانية: 2025م.

## ثانياً: الدراسات السابقة:

### دراسة عبدالحكيم البشير الملهوف، (2020م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ما مدى تأثير جودة المراجعة بمجموعة العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة. هدفت الدراسة إلى تحقيق الاتي: التعرف على ما أثير من آراء وأفكار في الأدب المحاسبي المتعلق بمجال المراجعة حول مفهوم جودة المراجعة، التعرف على مدى تأثير مجموعة العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة. سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الآتية: لا يؤثر صغر حجم مكاتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة، لا تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: يؤثر صغر حجم مكتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة، تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يجب على مكاتب المراجعة تطوير أدائها المهني في مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال الاهتمام ببرامج التدريب المهني المستمر والاستثمار في رأس المال البشري لدوره الكبير في النهوض بمستوى الأداء المهني للمرجعيين.

### دراسة السيد أحمد محمود فودة، مصطفى السيد مصطفى علي، (2020م)<sup>(2)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي: هل يوجد أثر لجودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى تحقيق الاتي: اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في البيئة المصرية، اختبار أثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، اختبار أثر التخصص الصناعي على السلوك غير المتماثل للتكاليف. سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الآتية: يؤثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، يؤثر التخصص الصناعي للمراجع على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: وجود أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انفاض الإيرادات، وجود أثر معنوي للمراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انفاض الإيرادات.

**دراسة ايناس مرسي محمود، (2020م)<sup>(3)</sup>:**

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل تعد جودة المراجعة المقدمة حالياً من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات في شركات القطاع العام ملائمة ام تحتاج الى تغيير، هل لابد عند اللجوء الى مكاتب المراجعة الخارجية من التعامل مع مكاتب المراجعة الكبيرة فقط لزيادة جودة المراجعة ام يمكن اللجوء الى مكاتب مراجعة اقل في الحجم. هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي: تقييم جودة المراجعة الحالية في شركات القطاع العام ومدى ملائمتها في ظل التطورات والتحديات الاقتصادية القائمة، زيادة جودة المراجعة عن طريق وجود اسس لتحديد حجم شركات القطاع العام يمكن الاعتماد عليها لاختيار طرق المراجعة المستخدمة والخبرات المطلوبة لتخفيض حجم فجوة جودة المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: وجود قصور في جودة المراجعة القوائم المالية الخاصة بشركات القطاع العام يتمثل في قصور عمل الجهاز المركزي للمحاسبات في الجوانب التكنولوجية والفنية والقواعد والمعايير المنظمة لعمل المراجعة به، أوضحت الدراسة وجود أثر إيجابي لتغير اسلوب جودة المراجعة يؤدي الى تقليل مخاطر معلومات التقارير المالية في شركات القطاع العام. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يوجد قصور في الجوانب التكنولوجية لعمل مراجعي الجهاز المركزي ويمكن تجنبها بعمل دورات الزامية مكثفة وتسليم لاب توب ويكون خاص بكل مراجع من أجل متابعة العمل بشكل أسهل وأكثر دقة.

**دراسة أحمد سليم محمد، (2020م)<sup>(4)</sup>:**

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل توجد علاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية وفي حال وجدت هذه العلاقة ما هي قوتها واتجاهها، هل تختلف قوة ووضوح العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية باختلاف مستويات التمثيل النسائي بمجالس إدارات هذه الشركات. هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي: قياس مستوى التمثيل النسائي الاختياري في مجالس إدارات الشركات المقيدة المصرية، دراسة وتحليل العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية. سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الآتية: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية، توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية، توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من (أتعاب المراجعة وحجم المكتب وإعادة إصدار القوائم المالية مؤشرات قياس سياسات توزيعات الأرباح المختلفة) وبين القيمة السوقية، لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع

الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يوصي الباحث أن تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بعمل ندوات تعريفية لمجالس إدارات الشركات المقيدة المصرية للتوعية بمنافع التمثيل النسائي وعرض نتائج الدراسات العالمية والمحلية ذات الصلة والتي تدعم إيجابية التطبيق.

### ثالثاً: الاطار النظري:

#### جودة المراجعة:

#### أ/ تعريف الجودة:

تناول الباحث بعض المفاهيم والتعريفات المختلفة لجودة الأداء المهني لمراجعة الحسابات، وكذا المتغيرات المتعلقة بالعاملين بمكاتب مراجعة الحسابات من المختصين بمراجعة الحسابات. ذلك أن مهنة مراجعة الحسابات تعتبر من أكثر المهن الخدمية والاستشارية تعقيداً، نظراً للنتائج التي يتوصل إليها مراجع الحسابات.

#### ب/ تطور مفهوم الجودة:

يعتبر مفهوم الجودة (Quality) من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الماضي، وتغير مفهومها بعد تطور علم الإدارة، وظهور الشركات الكبرى، وازدياد المنافسة حيث أصبحت لمفهوم الجودة أبعاد متشعبة وجديدة، ويعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) من أكثر المفاهيم الرائدة، والتي استحوذت على اهتمام واسع من قبل المختصين والإداريين، وخاصة في تطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدمي. ولقد لعبت الإدارة اليابانية دوراً هاماً وحاسماً في ظهور هذا المفهوم عبر مراحل تطور أساسية ومتعددة<sup>(5)</sup>. وقد عرفها بعضهم بأنها عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص التي يتميز بها المنتج والخدمة، والتي تؤدي إلى تلبية حاجات المستهلكين والعملاء، سواء من حيث تصميم المنتج أو تصنيعه أو قدرته على الأداء في سبيل إرضاء هؤلاء العملاء وإسعادهم<sup>(6)</sup>. ولقد اختلف الباحثون في تعريف إدارة الجودة الشاملة، إذ أن الجودة نفسها تحتمل مفاهيم مختلفة من حالة إلى أخرى، ومن شخص لآخر وقد عرفها معهد الجودة الفيدرالي في أمريكا أنها منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل، إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات والخدمات<sup>(7)</sup>. ومع تطور الحياة الاقتصادية طورت المجموعة الأوروبية معياراً للجودة وهو أيزو، (ISO) وركز هذا المعيار على إلزام منظمات الأعمال العاملة في نظام الجماعة الأوروبية بإتباع إجراءات ضمن إدارة منهجية للجودة. وكلمة الأيزو (ISO) هي اختصار الجماعة الأوروبية International Standardization Organization وهي مسمى المنظمة العالمية للمعايرة، وتقوم هذه المنظمة بوضع مقاييس عالمية لنظام إدارة الجودة في أية منظمة، سواء كانت إنتاجية أو خدمية<sup>(8)</sup>.

#### ج/ مفهوم جودة مراجعة الحسابات:

مفهوم جودة المراجعة من المفاهيم الحديثة والتي تحظى باهتمام الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية حيث يعني تطبيق المعايير المهنية وما تتضمنه من قواعد وآداب السلوك

المهني المحددة بواسطة مجمع المحاسبين الأمريكيين، وأن جودة المراجعة تكمن في إضفاء الثقة على القوائم المالية، هنالك العديد من الدراسات التي تناولت تعريف جودة المراجعة فكل طرف في بيئة المراجعة له مفهوم خاص للجودة، ترتب على ذلك وجود مدخلين أساسيين لمفهوم جودة المراجعة هما<sup>(9)</sup>:

### **المفهوم النظري لجودة المراجعة:**

ويتحدد من خلال وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية ويعبر عن خصائص الرأي المهني للمراجع، والذي يحقق إشباعاً لاحتياجاتهم في حدود القيود العملية والاقتصادية لبيئة المراجعة.

### **المفهوم المهني لجودة المراجعة:**

وهنا يتم التمييز بين ثلاثة مداخل هي:

### **المدخل المهني لمفهوم جودة المراجعة:**

ويقوم على ربط جودة أداء المراجعة بدرجة التزام المراجع بالمعايير المهنية التي وضعتها هذه المنظمات لان معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS وضعت لضمان الحد الأدنى من جودة أداء المراجع، لذلك يجب أن يرتبط الالتزام بالمعايير ايجابياً مع جودة أداء وتنفيذ عملية المراجعة<sup>(10)</sup>.

### **المدخل التشغيلي لمفهوم جودة المراجعة:**

يقوم بأداء عملية المراجعة فريق من المهنيين يتكون من مجموعة مراجعين مهنيين يقومون بتنفيذ اختبارات المراجعة وجمع الأدلة، ويتم الحكم على الجودة على أساس مدي الالتزام بالخطط والبرامج والموازنات الزمنية لتنفيذ عملية المراجعة، ومن ثم تحقق الجودة التشغيلية إذا تم الالتزام بالخطط الموضوعية والبرامج التفصيلية للعمل والموازنات التي توضح الحدود الزمنية والمالية لتنفيذ عملية المراجعة.

### **ج. مدخل اكتشاف الأخطاء والغش كأداة لقياس مفهوم جودة المراجعة:**

يشير هذا المدخل إلى الجودة التشغيلية في المراجعة بدرجة اكتشاف المراجع للأخطاء والمخالفات التي قد توجد بالقوائم المالية<sup>(11)</sup>.

### **مفهوم جودة المراجعة على مستوى الهيئات المهنية الدولية لمراجعة الحسابات:**

إن مفهوم جودة المراجعة من وجهة نظر الهيئات المشرفة يندرج ضمن المفهوم التشغيلي لجودة المراجعة حيث بينت نشره معايير المراجعة SAS الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إن تحقيق جودة مراجعة الحسابات يكون من خلال الالتزام بمعايير المراجعة والآليات المرتبطة بالرقابة على الجودة في مكاتب المراجعة والخدمات التي تقدمها، كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلى مفهوم جودة المراجعة من خلال المعيارين الدوليين لرقابة جودة المراجعة وهما<sup>(12)</sup>:

**المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول (ISO1):** حيث يشير إلى هدف مكاتب وشركات المراجعة في تحقيق جودة المراجعة، وهو إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما يرتبط بامثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

## المعيار الدولي رقم (220):

اشار الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى مفهوم جودة المراجعة حيث أوضح المعيار أن أدوات الرقابة على جودة المراجعة تتمثل في السياسات والإجراءات المطبقة في منشأة المراجعة للتحقق من أن أعمال المراجعة المنفذة قد تم أداؤها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها<sup>(13)</sup>. كما أشارت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (INTOSAL) إلى أن مفهوم وأهمية وجودة المراجعة في ظل اعتبارات خاصة بالهيئات التابعة للقطاع العام، من خلال المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المتعلقة بجودة المراجعة بالقطاع العام والخاص، وهو معيار ضبط جودة مراجعة المعلومات المالية التاريخية (ISSAL1220) حيث يهدف إلى تحقيق جودة المراجعة في ظل احترام معايير رقابة الجودة والتزام أعضاء فريق المراجعة بالمتطلبات الأخلاقية التابعة للانتوسال والمتطلبات الأخلاقية الوطنية التي تسري على مراجعي القطاع العام والخاص في بيئة معينة وهذا ما يدعم جودة أداء المراجعين في تقدير المخاطر والقيام بإجراءات أخرى ذات علاقة بأداء مسؤولياتهم في إعداد التقارير<sup>(14)</sup>، إن مفهوم جودة المراجعة من وجهة نظر الهيئات المهنية لمراجعة الحسابات، يتمثل في الالتزام بالمعايير المهنية لها، والمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تحكم الممارسة المهنية<sup>(15)</sup>.

عرفها (DE Angelo): «احتمال قيام المراجع باكتشاف خرق في النظام المحاسبي أو تحريف في نظام اعداد التقارير المالية والتقارير عن هذا الخرق او التحريف»<sup>(16)</sup>. كما عرفها عيسي «أن جودة المراجعة هو احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية وقد اعتمد على نتائج المراجعة، والتي تتمثل في قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها لتعكس جودة عملية جودة المراجعة، حيث لا يمكن تحديد درجة الثقة التي يقدمها المراجع الإ عند الانتهاء من عملية المراجعة»<sup>(17)</sup>. وأخيراً ومن زاوية أخرى ظهرت مفاهيم ومصطلحات متعددة في هذا المجال، وعلى المستويين الأكاديمي والمهني، ولها علاقة وصله بجودة عملية الرقابة الخارجية على الحسابات، والتي قد تستخدم لوصف عملية التقييم أو التحقق من جودة عملية المراجعة، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

### 1 - رقابة الجودة (Quality Control):

عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم رقابة جودة مكتب المراجعة بأنه التنظيم الإداري للمكتب، وجميع السياسات والإجراءات المتبعة من أجل التحقق بدرجة معقولة من التزام العاملين بالمكتب بالمعايير المهنية، والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم أداءهم المهني عند تقديم الخدمات المهنية لعملاء المكتب، بما في ذلك قواعد وسلوك وأداب المهنة، والتزام المكتب بالأنظمة التي تحكم مزاوله المهنة<sup>(18)</sup>.

### 2 - تأكيد الجودة (Quality Assurance):

ويقصد بهذا المفهوم إجراءات الفحص والإشراف الداخلي على الجودة، والتي يقوم بها المكتب نفسه من خلال الرقابة المهنية على موظفي المكتب. في حين ترى جمعية المحاسبين بهونج كونج بأن الفحص الخارجي للجودة من قبل جهة خارجية محايدة يسمى (رقابة الجودة).

## د/ أهمية جودة مراجعة الحسابات:

واجهت مهنة المراجعة ضغوط متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة وخصوصاً بعد تعرض العديد من المؤسسات العالمية للانهييار، بالرغم من خضوعها للمراجعة، لجودة المراجعة، وتكمن أهمية جودة المراجعة في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة، والمتمثلة في تقرير مراجع الحسابات، والذي يعكس جودة المراجعة ومصداقية المعلومات لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم وبالتالي فإن جودة المراجعة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة، ويمكن بيان هذه الأطراف كما يلي<sup>(19)</sup>:

### مراجع الحسابات:

يهتم مراجع الحسابات بأن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة وذلك من أجل تحسين سمعته وشهرته وموقفه التنافسي في مجال عمله.

### إدارة الشركة:

تعتبر إدارة الشركة المسئولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة يمكنها من معرفة أماكن القوة والضعف لديها، ويساعدها في وضع الخطط المستقبلية. ومن ناحية أخرى فإن تقرير المراجع له ردود فعل في السوق مما قد يؤثر على أسعار الأسهم الخاصة بالشركة.

### البنوك:

تعتمد البنوك ومؤسسات التمويل بشكل كبير على القوائم المالية المراجعة، وخاصة في منح القروض والتسهيلات البنكية. ومما لا شك فيه أن جودة عملية المراجعة سوف تؤثر إيجابياً على جودة قراراتهم.

### الدائنون:

يهتم الدائنون بالقوائم المالية المراجعة من قبل مراجع قانوني خارجي لمنح العملاء تسهيلات ائتمانية بناء على تلك القوائم. ولا شك أن جودة المراجعة سوف تؤثر كثيراً على قراراتهم في منح الائتمان.

### الهيئات والأجهزة الحكومية:

تعتمد الأجهزة الحكومية على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات. وتسعى الأجهزة الحكومية إلى أن تتم أعمال المراجعة والتدقيق وفقاً لمستوى عالٍ من الجودة من أجل حماية النشاط الاقتصادي، وجميع الأطراف ذات الصلة والعلاقة بعملية المراجعة.

### الجمعيات والهيئات المنظمة للمهنة:

تسعى كثير من الجمعيات المنظمة لمهنة المراجعة إلى إلزام مكاتب المراجعة والتدقيق بتحقيق مستوي عالٍ من الجودة من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها، ووضعها في

مكانها اللائق بين المهن الأخرى، وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة وللخدمات التي تقدمها.

يمكن تلخيص أهمية جودة المراجعة في الآتي:

- أداء العمل بحيث يتوافق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية.
- الالتزام بسياسات وإجراءات رقابة جودة مؤسسة المراجعة.
- إصدار تقارير مراجعة تعتبر ملائمة في ظل الظروف المحيطة.
- قدرة فريق ارتباط المراجعة على طرح مخاوفهم بدون أي خوف من التأييب.
- الحقيقة الخاصة بأن الجودة تعتبر حتمية وأساسية عند أداء ارتباطات المراجعة.<sup>(20)</sup>
- يهتم المراجع أن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة حتى يخفي على تقريره أكبر مصداقية.
- إن المستفيدين من نتائج جودة المراجعة يهتمهم التأكد من دقة المعلومات المالية والمحاسبية بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها.<sup>(21)</sup>

## 2/ الأداء المالي:

### مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة<sup>(22)</sup>، كما عرف بأنه تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتقليل التكاليف وتعظيم، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت<sup>(23)</sup>، كما عُرِف الأداء المالي بأنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة<sup>(24)</sup>، وعُرِف بأنه مدى تحقيق المنظمة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية مما يزيل عنها حالة الإعسار المالي<sup>(25)</sup>. يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداماً وقدماً لقياس أداء المنشأة لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المنشآت نحو المسار الأفضل والصحيح، وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الإيرادات، الموجودات، المطلوبات صافي الثروة<sup>(26)</sup>. ويتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات والطاقات المتاحة للشركة التي تسهم في زيادة قدرة الشركة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة، ومن ثم كسب مزايا تنافسية تؤدي لتطوير الأداء المالي. وعرف بأنه يمثل وضع الشركة المالي ووصف للأسباب التي تم استخدامها في الوصول لذلك الوضع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات مثل الإيرادات والمبيعات، والموجودات، والمطلوبات وصافي الدخل. كما أنه مجموعة من الوسائل

المالية التي يمكن عن طريقها الوصول إلى تحديد الوضع الفعلي لأداء الشركة، ووضعها في الفترة الحالية، وعرف بأنه أكثر عوامل الضبط في الشركة، فهو يربط بين السبب والأثر، وبين الأنشطة المختلفة مثل تطوير المنتجات والحد من التكاليف.

### اختلاف رؤى الباحثين تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

اسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجية، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وايضاً مواجهة المصاعب والعقبات المالية، والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة، وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين وجهات نظر المهتمين.

تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية الوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال وتسييرها وتعرف باسم مالية (المؤسسات الشركات)، وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث. سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتضليل المعلوماتي، فضلاً عن التحديات التي تواجهه المؤسسات وأهمها، ازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير المباشر، التقدم التكنولوجي، شروط سوق المال والمؤسسات المصرفية<sup>(27)</sup>.

### مقومات الأداء المالي:

يرتكز الأداء المالي الجيد للشركة على مجموعة من المقومات منها:

### الإدارة الإستراتيجية :

تُعرف الإدارة الإستراتيجية بأنها الخطة الموحدة والمتفاعلة والشاملة التي تربط المزايا الإستراتيجية للشركة بتحديات البيئة وقد صممت لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال التنفيذ الملائم للمنظمة<sup>(28)</sup>، كما تعرف الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية بأنها عملية اتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق تكييف نظام الموارد البشرية مع البيئة التنافسية، وبالتالي فهو مجموع الإستراتيجيات والخطط الموجهة لإدارة التغيير في نظام الموارد البشرية والتي تعمل على تدعيم إستراتيجية المؤسسة لمواجهة التغييرات البيئية<sup>(29)</sup>.

### الشفافية :

حيث أنه يجب على كل شركة سواء بصورة اختيارية أو إجبارية الإفصاح عن الموضوعات والمعلومات الخاصة بها والمتضمنة الأوضاع والقوائم المالية وأداء الإدارة وهيكل الملكية، على أن يتسم ذلك بالشفافية والسرعة والدقة اللازمين لكافة الأطراف المعنية، حيث يجب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل من النتائج المالية والتنفيذية والأهداف والمخاطر القائمة أو المحتملة وأعمال مجلس الإدارة ومكافآتهم وغيرها من الأمور المؤثرة على نشاط الشركة، كما يجب الاعتداد بأسس المحاسبة والمراجعة الجيدة لنتائج أعمال الشركة وإجراء مراجعة سنوية مستقلة لضمان الحيطة والمصداقية، كما يجب أن يتم الإفصاح عن هذه البيانات في صورة دقيقة ودورية في

التوقيتات السليمة، وبطريقة عادلة لكل الأطراف المعنية بالشركة، كما أن الشفافية من المعايير المهمة في تصنيف ترتيب الدول، وهي من المصطلحات الحديثة التي استخدمت في مجالات مكافحة الفساد والتنمية والحوكمة وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، وبأن تكون متاحة وواضحة لكافة المؤسسات، وعلنية الإجراءات والأهداف والغايات، بحيث تكون المعلومات في متناول المعنيين بها وتكون كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسة، وأخيراً إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات بمعنى أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة وبالتالي فإن المعلومات الشفافة ثلاث مكونات هي إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة للجميع، وإن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع<sup>(30)</sup>.

### إقرار مبدأ المساءلة الفعالة :

تزامن ظهور هذا المفهوم مع فصل إدارة الشركات عن ملاكها مما أدى إلى ظهور الحاجة لتلك المساءلة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم كما أدت هذه المساءلة إلى الحاجة للتسجيل من أجل إعداد التقارير، والحاجة إلى المراجعة من أجل دعم الثقة والى التحليل من أجل الاستيعاب، وأصبح مفهوم المساءلة أكثر شمولاً ويقدم نظام عادل النقل المعلومات بين السائل والمسئول<sup>(31)</sup>، والمساءلة هي اتساق وانسجام كافة العمليات والقرارات مع التشريعات والانظمة والتعليمات الصادرة من الجهات ذات الصلة، وتعد المساءلة احد المعايير الهامة في تطبيق الحوكمة من اجل تحقيق النمو الاقتصادي لكونها من الاليات والاجراءات الاساسية في تقويم عمل الأفراد واصحاب المصلحة والحكومة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) عرفها بانها الاجراءات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استعمال صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والاختذ بالانتقادات الموجهة اليهم. وتعد المساءلة من قبل الكثيرين بانها احدي المطالب الاساسية للتوافق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وأهم أنواع المساءلة هي المساءلة العمودية وتتمثل في قدرة الجمهور واصحاب المصلحة في مساءلة من يمثلهم عن طريق الانتخابات والنوع الاخر هو المساءلة الأفقية تشير إلى خضوع كل الأطراف للرقابة والمساءلة من قبل هيئة على هيئة اخرى بحيث لا يوجد احد بعيد عن المساءلة في حين يقسمها آخرون على المساءلة التنفيذية ويقصد به مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي على قدرة محاسبة نفسه وفق صيغ إدارية ووسائل ضبط قانونية، والمساءلة القضائية التي تعتبر من أهم وأبرز أنواع المساءلة الأهمية السلطة القضائية واستقلاليتها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وما تملكه من قدرة على تنفيذ الأحكام وتطبيق القوانين لتدعيم وترسيخ مفهوم الحوكمة بتطبيق وسيادة القانون<sup>(32)</sup>.

### رابعاً: الدراسة الميدانية:

#### 1/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (المصارف التجارية بالسودان) تم الإعتماد على أسلوب العينة لأنه من غير العملي إستقصاء كل عنصر من المجتمع، وحتى لو كان ممكناً فإن عناصر الوقت

والتكلفة وغيرها من الموارد البشرية الأخرى ستحول بين الباحث والقيام بذلك، عينة الدراسة تتمثل في جزء ومجموعة فرعية من مجتمع الدراسة تم الإعتماد على العينة الميسرة (غير احتمالية الحصة Quota Sampling) والتي تستخدم خلال المراحل الاستكشافية لمشروعات البحوث لأنها تتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات (Saunders et al، 2009). وتعتمد على خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل المجتمع، ووفق الـ(اوماسيكاران) فإنه كلما زاد مجتمع الدراسة كلما زادت العينة وبالتالي فإن اقصى حد لحجم العينة هو 354 مفردة من المجتمع المختار، وايضا بسبب عدم وجود احصائية دقيقة لمجتمع الدراسة تكونت عينة الدراسة من (142) فرد من (150) بنسبة استرجاع بلغت (94.6%) من أجل زيادة التأكد من أن العينة تمثل مجتمع الدراسة (Saunders et al، 2009).

## 2/ معدل استجابة العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه الي (عينة من المصارف التجارية)، حيث تم توزيع الاستبانة الكترونيا، وتم الحصول على استجابات (105) من مجتمع الدراسة حيث تم التوزيع عن طريق نموذج استبيان قوقل لأفراد المجتمع الذين يعملون في مجال المصارف.

## 3/ التحليل الوصفي للمتغيرات الاساسية:

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

النسبة	التكرارات	
13.3 %	14	اقل من 30 سنة
44.8 %	47	30 و اقل من 40 سنة
24.8 %	26	40 و اقل من 50 سنة
14.3 %	15	50 و اقل من 60 سنة
2.9 %	3	60 سنة فأكثر
100 %	105	المجموع

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026  
الجدول (1) اعلاه والخاص بالمتغير العمر ان 47 من عينة الدراسة بنسبة 44.8 % تتراوح اعمارهم بين 30 - 40 سنة (وهي النسبة الأعلى) و26 بنسبة 24.8 % تتراوح اعمارهم 40- 50 سنة، عليه يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة اعمارهم بين 30- 40 سنة.

جدول (2) المؤهل العلمي

النسبة	التكرارات	
1.9 %	2	دبلوم وسيط
52.4 %	55	بكالوريوس
8.6 %	9	دبلوم عالي
27.6 %	29	ماجستير
9.5 %	10	دكتوراه
100.0 %	105	المجموع

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026  
الجدول أعلاه والخاص بالمتغير المؤهل العلمي 55 بنسبة 52.4 % مؤهلهم العلمي  
بكالوريوس، 10 من عينة الدراسة بنسبة 9.5 % دكتوراه و29 ماجستير، 2 دبلوم وسيط، 9 دبلوم  
عالي عليه يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

جدول (3) التخصص العلمي

النسبة	التكرارات	
41.0 %	43	محاسبة وتمويل
10.5 %	11	تكاليف ومحاسبة إدارية
9.5 %	10	دراسات مصرفية ومالية
20.0 %	21	إدارة أعمال
1.0 %	1	نظم معلومات محاسبية
9.5 %	10	اقتصاد
6.7 %	7	تقنية معلومات
2.0 %	2	آخر يذكر
100.0	105	المجموع

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026  
الجدول أعلاه والخاص بالمتغير التخصص العلمي 43 بنسبة 41.0 % تخصصهم العلمي  
محاسبة وتمويل، 21 من عينة الدراسة بنسبة 20.0 % تخصصهم إدارة أعمال، 10 تخصصهم دراسات  
مصرفية ومالية و10 اقتصاد و11 تكاليف ومحاسبة إدارية، عليه يتضح أن غالبية أفراد عينة  
الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل.

جدول (4) المؤهل المهني

النسبة	التكرارات	
2.9%	3	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية
2.9%	3	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
1.9%	2	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
6.48%	7	أخرى تذكر
85.7%	90	لا توجد
100.00%	105	المجموع

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026  
الجدول أعلاه والخاص بالمتغير المؤهل المهني 90 بنسبة 85.7% لا توجد زمالة، 7 من  
عينة الدراسة بنسبة 6.48% يحملون مؤهل مهني اخرى، 3 يحملون زمالة المحاسبين القانونيين  
الامريكية، 3 البريطانية، 2 السودانية، عليه يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة لا توجد لديهم  
زمالة.

جدول (5) المسمى الوظيفي

النسبة	التكرارات	
10.5%	11	مدير إدارة
3.8%	4	مدير مالي
6.7%	7	مدير فرع
6.7%	7	مدير عمليات
17.1%	18	محاسب عمليات
10.5%	11	مراجع داخلي
5.7%	6	محلل مالي
19.0%	20	صراف
20.0%	21	أخرى
100%	105	المجموع

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026  
الجدول أعلاه والخاص بالمتغير المسمى الوظيفي إن 20 من عينة الدراسة بنسبة 19.0%  
المركز الوظيفي صراف، و7 المركز الوظيفي مدير فرع و11 مراجع داخلي و21 اخرى (لم يذكروا  
المركز الوظيفي)، 18 محاسب عمليات و7 مدير عمليات عليه يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة  
المركز الوظيفي صراف ومحاسب عمليات.

جدول (6) سنوات الخبرة

النسبة	التكرارات	
14.3%	15	أقل من 5 سنوات
40.0%	42	5 وأقل من 10 سنة
17.1%	18	10 وأقل من 15 سنة
15.2%	16	15 وأقل من 20 سنة
13.3%	14	25 سنة فأكثر
100%	105	المجموع

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026  
الجدول أعلاه والخاص بالمتغير سنوات الخبرة إن 14 من عينة الدراسة بنسبة 13.3 %  
خبرتهم العملية 25 سنة فأكثر، و42 بنسبة 40.0 % خبراتهم العملية 5 وأقل من 10 سنوات، عليه  
يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة خبراتهم العملية 5 وأقل من 10 سنة.

ثانياً: تحليل عبارات الاستبيان

المحور الأول: جودة المراجعة الداخلية (مؤشرات قياس جودة المراجعة الداخلية).

البعد الأول: بيئة المراجعة الداخلية

جدول (7) مؤشرات بيئة المراجعة الداخلية

لا وافق بشده	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة	العبارات
	5 % 4.8	6 5.7%	45 % 42.9	49 46.7%	دعم الإدارة العليا عن طريق توفير الموارد البشرية المناسبة لإنجاز مهام المراجعة الداخلية بالمصرف
1 % 1.0	2 % 1.9	5 % 4.8	58 % 55.2	39 % 37.1	توفر الإدارة العليا الموارد المادية لإنجاز مهام المراجعة الداخلية بالمصرف
1 % 1.0	2 % 1.9	12 % 11.4	41 % 39.0	49 % 46.7	استقلالية المراجعة الداخلية التنظيمية في مواجهة الإدارات الخاضعة للمراجعة
	2 % 1.9	5 % 4.8	59 % 56.2	39 % 37.1	تستجيب الإدارات الخاضعة للمراجعة للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية بالمصرف

لا وافق بشده	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة	العبارات
1 % 1.0	2 % 1.9	9 % 8.6	40 % 38.1	53 % 50.5	توفر المراجعة الداخلية الدعم اللازم للمراجع الخارجي لأداء مهام المراجعة الموكلة اليه بالمصرف
1 % 1.0	4 % 3.8	15 14.3%	54 % 51.4	31 % 29.5	تلبية المراجعة الداخلية بالمصرف لتوقعات الأطراف الأخرى الخاصة بأداء عمل المراجعة

### من الجدول أعلاه يتضح الأتي:

42.9 % من عينة الدراسة يوافقون على إن دعم الإدارة العليا عن طريق توفير الموارد البشرية المناسبة لإنجاز مهام المراجعة الداخلية بالمصرف. 46.7 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (89.6%)، 5.7% محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

55.2 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توفر الإدارة العليا الموارد المادية لإنجاز مهام المراجعة الداخلية بالمصرف. 37.1 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (92.3%)، 4.8 % محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

39.0 % من عينة الدراسة يوافقون على إن استقلالية المراجعة الداخلية التنظيمية في مواجهة الإدارات الخاضعة للمراجعة. 46.7 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (85.7%)، 11.4% محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

56.2 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تستجيب الإدارات الخاضعة للمراجعة للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية بالمصرف. 37.1 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (83.3%)، 4.8% محايد و1.9 % لا يوافقون على ذلك.

38.1 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توفر المراجعة الداخلية الدعم اللازم للمراجع الخارجي لأداء مهام المراجعة الموكلة اليه بالمصرف. 50.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (88.6%)، 8.6% محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

51.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تلبية المراجعة الداخلية بالمصرف لتوقعات الأطراف الأخرى الخاصة بأداء عمل المراجعة. 29.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (80.9%)، 14.3% محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

### البعد الثاني: إدارة المراجعة الداخلية:

جدول (8) مؤشرات إدارة المراجعة الداخلية

لا اوافق بشده	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	العبارات
	4 % 3.8	15 % 14.3	52 % 49.5	34 % 32.4	توجد قيم ثقافية راسخة ملائمة لطبيعة المراجعة الداخلية بالمصرف
		8 % 7.6	51 % 48.6	46 % 43.8	يتواجد بالمصرف هيكل تنظيمي معتمد يحدد مهام إدارة المراجعة الداخلية
	1 % 1.0	5 % 4.8	57 % 54.3	42 % 40.0	توافر وصف وظيفي معتمد للقائمين بأعمال المراجعة الداخلية بالمصرف
	1 % 1.0	6 % 5.7	52 % 49.5	46 % 43.8	يقوم المراجعين بالتوثيق المنتظم لملفات المراجعة الداخلية بالمصرف
	2 % 1.9	6 % 5.7	45 % 42.9	52 % 49.5	تحتفظ إدارة المراجعة الداخلية بأدلة إجراءات تفصيلية لمهام المراجعة الداخلية بالمصرف
3 % 2.9	9 % 8.6	14 % 13.3	45 % 42.9	34 % 32.4	للمصرف برامج فعالة للتدريب المستمر للمراجعين الداخليين بالمصرف
1 % 1.0	5 % 4.8	17 % 16.2	52 % 49.5	30 % 28.6	توجد نظم فعالة لتقويم جودة الأداء المهني للمراجعة الداخلية بالمصرف
2 % 1.9	7 % 6.7	23 % 21.9	48 % 45.7	25 % 23.8	يطبق المصرف نظم فعالة للمكافآت للمراجعين الداخليين لما تقدمه المراجعة الداخلية من أعمال
1 % 1.0	3 % 2.9	16 % 15.2	50 % 47.6	35 33.3%	تفعيل اليات اتصال بين المراجعة الداخلية والأطراف الأخرى ذوي العلاقة بالمراجعة

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- 49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توجد قيم ثقافية راسخة ملائمة لطبيعة المراجعة الداخلية بالمصرف. 32.4 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (81.9 %)، 14.3 % محايد و3.8 % لا يوافقون على ذلك.
- 48.6 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يتواجد بالمصرف هيكل تنظيمي معتمد يحدد مهام إدارة المراجعة الداخلية. 43.8 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (92.4 %)، 7.6 % محايد.
- 54.3 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توافر وصف وظيفي معتمد للقائمين بأعمال المراجعة الداخلية بالمصرف. 40.0 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (94.3 %)، 4.8 % محايد و1 % لا يوافقون على ذلك.
- 49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يقوم المراجعين بالتوثيق المنتظم لملفات المراجعة الداخلية بالمصرف. 43.8 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (93.3 %)، 5.7 % محايد و1 % لا يوافقون على ذلك.
- 42.9 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تحتفظ إدارة المراجعة الداخلية بأدلة إجراءات تفصيلية لمهام المراجعة الداخلية بالمصرف. 49.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (92.4 %)، 5.7 % محايد و1.9 % لا يوافقون على ذلك.
- 42.9 % من عينة الدراسة يوافقون على إن للمصرف برامج فعالة للتدريب المستمر للمراجعين الداخليين بالمصرف. 32.4 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (75.3 %)، 13.3 % محايد و2.5 % لا يوافقون على ذلك.
- 49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توجد نظم فعالة لتقويم جودة الأداء المهني للمراجعة الداخلية بالمصرف. 28.6 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (78.1 %)، 16.2 % محايد و5.8 % لا يوافقون على ذلك.
- 45.7 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يطبق المصرف نظم فعالة للمكافآت للمراجعين الداخليين لما تقدمه المراجعة الداخلية من أعمال. 23.8 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (79.5 %)، 21.9 % محايد و8.6 % لا يوافقون على ذلك.
- 47.6 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تفعيل اليات اتصال بين المراجعة الداخلية والأطراف الأخرى ذوي العلاقة بالمراجعة. 33.3 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (80.9 %)، 15.2 % محايد و3.9 % لا يوافقون على ذلك.
- كفاءة الأداء المالي (مؤشرات قياس كفاءة الأداء المالي).

جدول (9) مؤشرات كفاءة الأداء المالي:

لا اوافق بشده	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	العبارات
2 % 1.9	4 % 3.8	12 11.4%	42 % 40.0	45 % 42.9	تحقيق أرباح كافية للمصرف من الأنشطة المصرفية
3 % 2.9	3 % 2.9	10 % 9.5	56 % 53.3	33 31.4%	تأكيد الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة للمصرف
3 % 2.9	6 % 5.7	10 % 9.5	54 % 51.4	32 % 30.5	يصل المصرف لأعلى مستويات الإنجاز للأهداف الموضوعه
3 % 2.9	5 % 4.8	14 13.3%	55 % 52.4	28 % 26.7	يتبنى المصرف استراتيجيات قوية وطويلة الأجل لتحقيق الأداء الأمثل.
1 % 1.0	4 3.8%	8 7.6%	53 % 50.5	39 % 37.1	يتحقق تكامل بين نظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى الموجودة بالمصرف
2 % 1.9	1 % 1.0	14 % 13.3	52 % 49.5	36 % 34.3	توفير معلومات مالية دقيقة لاتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن الاستثمار والتمويل والعمليات التشغيلية بالمصرف
4 % 3.8	5 % 4.8	9 % 8.6	46 % 43.8	41 % 39.0	يجذب المصرف المستثمرين الجدد بإظهار الأداء المالي القوي
1 % 1.0	4 % 3.8	13 % 12.4	54 % 51.4	33 % 31.4	يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية
2 % 1.9	5 % 4.8	14 % 13.3	53 % 50.5	31 % 29.5	يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية في وضع خطط مالية مستدامة
3 % 2.9	2 % 1.9	9 % 8.6	54 % 51.4	37 % 35.2	للمصرف الية قياس لأداء الإدارة في تحقيق الأهداف المالية
2 % 1.9	7 % 6.7	8 % 7.6	55 % 52.4	33 % 31.4	يستخدم بيانات الأداء المالي لتحديد أوجه القصور في العمليات التشغيلية للمصرف واتخاذ الإجراءات لتحسينها
2 % 1.9	6 % 5.7	7 % 6.7	54 % 51.4	36 % 34.3	المتابعة الدورية للأداء المالي وتشجيع ثقافة التعليم والتحسين المستمر داخل المصرف.

## من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

40.0% من عينة الدراسة يوافقون على إن تحقيق أرباح كافية للمصرف من الأنشطة المصرفية. 42.9% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (82.9%)، 11.4% محايد و5.7% لا يوافقون على ذلك.

53.3% من عينة الدراسة يوافقون على إن تأكيد الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة للمصرف. 31.4% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (84.7%)، 9.5% محايد و5.8% لا يوافقون على ذلك.

51.4% من عينة الدراسة يوافقون على إن يصل المصرف لأعلى مستويات الإنجاز للأهداف الموضوعية. 30.5% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (81.9%)، 9.5% محايد و8.6% لا يوافقون على ذلك.

52.4% من عينة الدراسة يوافقون على إن يتبنى المصرف استراتيجيات قوية وطويلة الأجل لتحقيق الأداء الأمثل. 26.7% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (79.1%)، 13.3% محايد و7.7% لا يوافقون على ذلك.

50.5% من عينة الدراسة يوافقون على إن يتحقق تكامل بين نظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى الموجودة بالمصرف. 37.1% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (87.6%)، 7.6% محايد و4.8% لا يوافقون على ذلك.

49.5% من عينة الدراسة يوافقون على إن توفير معلومات مالية دقيقة لاتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن الاستثمار والتمويل والعمليات التشغيلية بالمصرف. 34.3% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (83.8%)، 13.3% محايد و2.9% لا يوافقون على ذلك.

43.8% من عينة الدراسة يوافقون على إن يجذب المصرف المستثمرين الجدد بإظهار الأداء المالي القوي. 39.0% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (82.8%)، 8.6% محايد و8.6% لا يوافقون على ذلك.

51.4% من عينة الدراسة يوافقون على إن يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. 31.4% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (82.8%)، 12.4% محايد و4.8% لا يوافقون على ذلك.

50.5% من عينة الدراسة يوافقون على إن يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية في وضع خطط مالية مستدامة. 29.5% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (80%)، 13.3% محايد و6.7% لا يوافقون على ذلك.

51.4% من عينة الدراسة يوافقون على إن للمصرف آلية قياس لأداء الإدارة في تحقيق الأهداف المالية. 35.2% موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (86.6%)، 8.6% محايد و4.8% لا يوافقون على ذلك.

52.4% من عينة الدراسة يوافقون على إن يستخدم بيانات الأداء المالي لتحديد أوجه

القصور في العمليات التشغيلية للمصرف واتخاذ الإجراءات لتحسينها. 31.4 % موافقون بشدة  
 بنسبة تراكمية موافق (83.6 %)، 7.6 % محايد و 8.6 % لا يوافقون على ذلك.  
 51.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن المتابعة الدورية للأداء المالي وتشجيع  
 ثقافة التعليم والتحسين المستمر داخل المصرف. 34.3 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية  
 موافق (85.7 %)، 6.7 % محايد و 7.6 % لا يوافقون على ذلك.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ورفع كفاءة الأداء المالي.

جدول رقم (10)

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	009.	-2.659	972.-	
غير معنوية	409.	829.	090.	بيئة المراجعة
معنوية	001.	3.377	430.	إدارة المراجعة
			839.	معامل الارتباط (R)
			704.	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )
			59.469	اختبار (f)
				النموذج

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردى بين جودة المراجعة كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.938).
  - 2- بلغت قيمة معامل التحديد 407 هذه القيمة تدل على ان جودة المراجعة يساهم بنسبة 4.07 % في الأداء المالي كمتغير تابع.
  - 3- 279.034، 034.034، 090.، 707.، 410.، - تعنى زيادة الأداء المالي عندما لا يوجد جودة المراجعة.
  - 4- 090.، 034.، 034.، 707.، -410 تعنى زيادة الأداء المالي عندما تزيد بيئة المراجعة، إدارة المراجعة، وحدة واحدة.
- مما تقدم يتضح ان الفرضية الرئيسية تحققت اي بمعنى نظام الرقابة الداخلية يؤثر على الأداء المالي.

1/ توجد علاقة إيجابية بين بيئة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي

جدول رقم (11)

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	440.	775.	361.	
معنوية	000.	8.044	875.	بيئة المراجعة
			621a.	معامل الارتباط (R)
			386.	معامل التحديد (R2)
	النموذج معنوي 0.000		64.699	اختبار (f)
				النموذج

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين بيئة المراجعة كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (.621).
- 2- بلغت قيمة معامل التحديد 386 هذه القيمة تدل على ان بيئة المراجعة يساهم بنسبة 38.6 % في الأداء المالي كمتغير تابع.
- 3- 361 متوسط الأداء المالي عندما لا يوجد بيئة المراجعة.
- 4- 875 . تعنى زيادة الأداء المالي عندما تزيد بيئة المراجعة وحدة واحدة.
- مما تقدم نستنتج ان الفرضية الفرضية تحققت أي بمعنى بيئة المراجعة تؤثر على الأداء المالي.

2/ توجد علاقة إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

جدول رقم (12)

التفسير	القيمة الاحتمالية	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	689.	401.-	144.-	
معنوية	000.	11.894	1.017	إدارة المراجعة
			761a.	معامل الارتباط (R)
			579.	معامل التحديد (R2)
	النموذج معنوي 0.000		141.464	اختبار (f)
				النموذج

- 1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين إدارة المراجعة كمتغير مستقل

- والأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (167).  
2- بلغت قيمة معامل التحديد 975. هذه القيمة تدل على ان إدارة المراجعة يساهم بنسبة 9.75 % في الأداء المالي كمتغير تابع.  
3- 441. متوسط الأداء المالي عندما لا يوجد إدارة المراجعة  
4- 710.1 تعنى زيادة الأداء المالي عندما تزيد إدارة المراجعة وحدة واحدة.  
مما تقدم نستنتج ان الفرضية تحققت أي بمعنى إدارة المراجعة تؤثر على الأداء المالي.

### النتائج:

- أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ورفع كفاءة الأداء المالي حيث ان جودة المراجعة تساهم بنسبة 70.4 % في الأداء المالي.
  - إدارة وفريق عمل المراجعة الداخلية تؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.
  - تفعيل اليات اتصال بين المراجعة الداخلية والأطراف الأخرى ذوي العلاقة بالمراجعة ويستقل المراجعين الداخليين عن الإدارة الداخلية بالمصرف
  - المؤهل العلمي المناسب لمراجع الحسابات يؤهله لعملية المراجعة بالمصرف كما يمتلك المراجعين القدرة في تحقيق جودة التخطيط لأعمال المراجعة الداخلية بالمصرف

### التوصيات:

- بناءً على النتائج أعلاه يوصي الباحث بالآتي:
- العمل على تفعيل ممارسات جودة المراجعة في المصارف التجارية بالسودان.
  - يجب توفر بيئة مناسبة لإدارة وفريق عمل وتنفيذ المراجعة الداخلية لأنها تؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.
  - يجب توفر المؤهل العلمي المناسب لمراجع الحسابات لما يؤهله لعملية المراجعة كذلك توفر القدرة في تحقيق جودة التخطيط لأعمال المراجعة الداخلية بالمصرف.
  - علي الإدارة ان تنتهج سياسة التطوير المستمر في الخدمات المصرفية لتحقيق التميز.

## الهوامش:

- (1) عبدالحكيم البشير الملهوف ، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات ، (مجلة العلوم البحثية والتطبيقية ، المجلد 19- العدد 2، 2020م)
- (2) السيد أحمد محمود فودة ، مصطفى السيد مصطفى علي، أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف المقيدة في بورصة الأوراق المالية ، (سوريا: المجلة السورية للبحوث الزراعية ، المجلد 2 - العدد 4 ، 2020م)
- (3) ايناس مرسي محمود ، تقييم أثر التغيرات في جودة مراجعة التقارير المالية لشركات القطاع العام ، (الأسماعيلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية الدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 11 - العدد 1، 2020م)
- (4) أحمد سليم محمد ، أثر التمثيل النسائي بمجالس الإدارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسؤولية وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 24 - العدد 4 ، 2020م)
- (5) عبدالحاميد الصبح و محمد جبران ، المحاسبة الإدارية أ ، (صنعاء: مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2008م) ، ص 64.
- (6) المرجع السابق ، ص 66.
- (7) المرجع السابق ، ص 67.
- (8) مصطفى، احمد السيد، إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000 دليل عملي، (بنها: كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠٠١م)، ص ٤٥.
- (9) مبروك، عبد السلام، مفهوم جودة المراجعة، مقال، مجلة محاسبة دوت نت ، 2010م .
- (10) بودونت، أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق، رسالة دكتوراه، 2016م، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- (11) قطب، سباعي وناصر، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، 2004م، قطر.
- (12) Inter national Federation of Accounting (IFAC): Handbook of international Standards on Auditing and Quality control opcit p44
- (13) Idem, pp133134-
- (14) INTOSAL: Financial Audit Guideline Quality Control Foran Audit of Financial statemen Stockholm 2009, p34- .
- (15) رحمانى ، موسي ، وسردوك ، الفاتح ، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، دراسة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م، الجزائر.
- (16) عبدالله، نيفين، قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية المراجعة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ، 2015م، مصر.
- (17) عيسي، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، 2008، الاسكندرية.

- (18) www.socpa.org
- (19) حمد جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، 2010، الرياض.
- (20) أمين السيد احمد لطفي، تطلعات حديثة في المراجعة، ط، 1، (الإسكندرية: الدار الجامعية، لا توجد سنة)، ص 87.
- (21) محمد حسن عبد الجليل صبحي، مفهوم وخصائص جودة المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997)، ص 17.
- (22) زهراء علي مهدي وآخرون، التخطيط بالسيناريوهات دوره في الأداء المالي - دراسة إستطلاعية في عينة من المصارف التجارية الخاصة، (بغداد: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثامن والسنوي التاسع عشر لسنة 2025 لكلية الإدارة والاقتصاد بعنوان شركاء في التنمية لاقتصاد عراقي مستدام، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 85، الملحق 1، 2025م)، ص 181.
- (23) بولحية الطيب، وبوجمعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009م - 2013م، (الجزائر: جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر، 2016م)، ص 3.
- (24) أ.م.د. قاسم أحمد حنظل، ياسر مولود حاجم، دور انعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي، (كركوك: جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6)، العدد الثاني، 2016م)، ص 88.
- (25) أ.م.د. عباس نوار كحيط الموسوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي للوحدات الاقتصادية، (محافظة الكوت: جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الواحد والعشرون، 2016م)، ص 207.
- (26) أ. د. علاء فرحان طالب، م.م. أيمن شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م)، ص 67.
- (27) المرجع السابق، ص.ص 42-43.
- (28) زكريا مطلق الدوري، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020م)، ص ص 18-19.
- (29) نصر الدين بن عمارة، مراتي عمار، دور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في تحقيق التميز، (الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2019م)، ص 181.
- (30) قاسمي كمال، قارة عبد الحفيظ، مساهمة الحوكمة في تطوير رأس المال البشري، (الجزائر: الملتقي الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوغريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018م)، ص 5.
- (31) محمد أحمد كاسب خليفة، حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020م)، ص 262.
- (32) مايع الشمري، حسين الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018م)، ص ص 38-39.

## المصادر والمراجع:

- (1) أ. د. علاء فرحان طالب، م.م. أيمن شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م).
- (2) أ.م.د. عباس نوار كحيط الموسوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي للوحدات الاقتصادية، (محافظة الكوت: جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الواحد والعشرون، 2016م).
- (3) أ.م.د. قاسم أحمد حنظل، ياسر مولود حاجم، دور انعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي، (كركوك: جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6)، العدد الثاني، 2016م).
- (4) أحمد سليم محمد ، أثر التمثيل النسائي بمجالس الادارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الارباح والمسؤولية وسياسات توزيع الارباح والمسؤولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 24 - العدد 4 ، 2020م)
- (5) أمين السيد احمد لطفي، تطلعات حديثة في المراجعة، ط، 1 ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، لا توجد سنة).
- (6) ايناس مرسي محمود ، تقييم أثر التغييرات في جودة مراجعة التقارير المالية لشركات القطاع العام ، (الإسماعيلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية الدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 11 - العدد 1، 2020م)
- (7) بودونت، أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق، رسالة دكتوراه، 2016م، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- (8) بولحية الطيب، وبوجمعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009م - 2013م، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر، 2016م).
- (9) حمد جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود ، 2010، الرياض.
- (10) رحماني، موسي، وسردوك، الفاتح، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، دراسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م، الجزائر.
- (11) زكريا مطلق الدوري ، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2020م).
- (12) زهراء علي مهدي وآخرون ، التخطيط بالسيناريوهات دوره في الأداء المالي - دراسة إستطلاعية في عينة من المصارف التجارية الخاصة ، (بغداد: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثامن والسنوي التاسع عشر لسنة 2025 لكلية الإدارة والاقتصاد بعنوان شركاء في التنمية لاقتصاد عراقي مستدام ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 85 ، الملحق 1 ، 2025م).

- (13) السيد أحمد محمود فودة، مصطفى السيد مصطفى علي، أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف المقيدة في بورصة الأوراق المالية، (سوريا: المجلة السورية للبحوث الزراعية، المجلد 2 - العدد 4، 2020م)
- (14) عبد الحكيم البشير الملهوف، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات، (مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، المجلد 19- العدد 2، 2020م)
- (15) عبد الحميد الصيح و محمد جبران، المحاسبة الإدارية أ، (صنعاء: مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2008م).
- (16) عبدالله، نيفين، قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية المراجعة، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، 2015م، مصر.
- (17) عيسي، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2008، 2، الاسكندرية.
- (18) قاسمي كمال، قارة عبد الحفيظ، مساهمة الحوكمة في تطوير رأس المال البشري، (الجزائر: الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوغريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018م).
- (19) قطب، سباعي وناصر، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، 2004م، قطر.
- (20) مايح الشمري، حسين الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018م)
- (21) مبروك، عبد السلام، مفهوم جودة المراجعة، مقال، مجلة محاسبة دوت نت، 2010م.
- (22) محمد أحمد كاسب خليفة، حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020م)
- (23) محمد حسن عبد الجليل صبحي، مفهوم وخصائص جودة المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997).
- (24) مصطفى، احمد السيد، إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000 دليل عملي، (بنها: كلية التجارة جامعة الزقازيق، 2001م).
- (25) نصر الدين بن عمارة، مراقي عمار، دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحقيق التميز، (الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2019م).
- (26) www.socpa.org
- (27) Inter national Federation of Accounting (IFAC): Handbook of international Standards on Auditing and Quality control opcit.
- (28) INTOSAL: Financial Audit Guideline Quality Control Foran Audit of Financial statemen Stockholm 2009.